الأدوار المتغيرة للمؤسسات العسكرية العربية

The changing roles of Arab military institutions

أحمد بوديسة

جامعة بومرداس، الجزائر، Boudissaahmed17@gmail.com

عبد العظيم بن الصغير

جامعة بومرداس، الجزائر، benseghierabdou@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/02 **تاريخ القبول:** 2020/10/05 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

يعد موضوع المؤسسات العسكرية في الوطن العربي حساس ومهم ومعقد، نظرا لما ينطوي عليه من معطيات تعكس أوضاع الدول العربية في كل مرحلة، فالجيوش هي عصب الأنظمة العربية منذ نشأتها وتوجد على مستوى جميع مناحي الحياة السياسية، ما أهلها لتقمص أدوار مختلفة تجاوزت المهام الدستورية، إذ تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الأنظمة السياسية. وفي هذا السياق، واعتمادا على اقتراب النخبة ومنهج دراسة الحالة، ومدخا تحليل النظم نحاول الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول مدى تأثير المؤسسات العسكرية في الحياة السياسية العربية، اعتمادا على فرضية رئيسية للدراسة تدور حول قياس أداء النخب السياسية المدنية، وتعاظم وتغلغل الجيوش في العمل السياسي.

الكلمات المفتاحية: *الجيوش العربية؛ الأدوار المتغيرة؛ الظاهرة العسكرية؛ الوطن العربي.*

Abstract:

The issue of military institutions in the Arab world is sensitive, important and complicated, given the data it contains that reflects the conditions of Arab countries at every stage. Armies are the backbone of Arab regimes since their inception and exist at the level of all aspects of political life, what their people are to assume different roles that exceeded constitutional tasks, as It is an integral part of these political systems. In this context, and depending on the elite's approach and case study approach, praising systems analysis, we try to answer the problem that revolves around the impact of military institutions on Arab political life, based on a major hypothesis of the study revolving around measuring the performance of civil political elites, and the growing and penetration of armies in political action.

Keywords: *Arab armies; changing roles; the military phenomenon; the Arab world.*

* المؤلف المرسل: أحمد بوديسة، Boudissaahmed17@gmail.com

مقدمة:

عرفت دول العالم الثالث بروز دور المؤسسات العسكرية منذ الاستقلال نتيجة عوامل عدة تمثلت أساسا في الصراعات السياسية والانقلابات العسكرية (The Military Coups) بحيث سادت هذه الأوضاع وأصبحت الميزة الأساسية لأنظمة دول العالم الثالث في إطار ما يسمى بمفهوم الظاهرة العسكرية للأنظمة السياسية (Military Phenomen) وغلبت على مجتمعات هذه الدول النزعة العسكرية المتحكمة والمسيطرة في مختلف مناحي العمليات السياسية، إضافة إلى معاناة هذه الدول من مشاكل التخلف (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي) والتي ورثتها من مرحلة السيطرة الاستعمارية. (كاظم 2006، ص.21)

تعد الظاهرة العسكرية ملازمة لطبيعة النظم السياسية العربية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، أوائل ستينات القرن الماضي، إلى أن أصبحت الجيوش من بين مكونات النخب الحاكمة في البلدان الإفريقية بصفة عامة والنظم العربية بصورة خاصة، (مثل الجزائر ومصر)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف النخب المدنية في إضفاء مفهوم الشرعية على حكمها وهشاشة شخصية الحياة السياسية، مما سمح لها بالبروز و تقلد العديد من الأدوار وأصبحت أهم العوامل المؤثرة في توجهات السياسات الداخلية والخارجية للأنظمة السياسية العربية، مما طرح العديد من النقاشات حول الأدوار المتغيرة للجيوش العربية بين المهام الدستورية والغير دستورية في الوطن العربي (قاسي 2016، ص.02) والتي وقفت عائقا في معظم الأبحاث من خلال صعوبة التوصل إلى المهام الموضوعية للمؤسسات العسكرية في العالم العربي كون أن الملاحظ والدارس لطبيعة الأنظمة السياسية العربية يجد تداخل وتوسع دائرة الصلاحيات للقوات المسلحة عكس ما هو عليه في الأنظمة الديمقراطية التي تحدد مهام جيوشها دستوريا وميدانيا من خلال الدفاع عن حدود البلاد وحمايتها من التدخلات الأجنبية، وعموما سنحاول في هذه الدراسة إثارة الطابع الإشكالي في الأدوار المتغيرة المتعلقة بالجيوش العربية بين تزايد وتوسع أدوارها، والتزامها بمهامها الدستورية.

انصب تركيزنا في هذه الورقة البحثية على تحليل الأدوار المتغيرة للجيوش العربية نظرا لخصوصياتها ومكانتها في الأنظمة العربية حسب متطلبات كل مرحلة ويعود ذلك للقيمة التي اكتسبتها المؤسسات العسكرية العربية منذ نشأتها وبناء على ذلك يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تعتبر المؤسسات العسكرية عنصرا فاعلا في الحياة السياسية للأنظمة العربية؟ وقصد الإجابة على هذه الإشكالية ، واعتمادا على اقتراب النخبة ومنهج دراسة الحالة، ومدخل تحليل النظم، تم التطرق إلى العناصر التالية:

1) الإطار المفاهيمي للدراسة
2) الأدوار المختلفة للمؤسسات العسكرية العربية.
3) عوامل وأشكال تدخل المؤسسات العسكرية العربية في العمل السياسي.

واعتماد فرضية رئيسية تتمثل في: كلما ضعف أداء النخب السياسية المدنية أدى إلى تعاظم وتغلغل الجيوش في العملية السياسية.

1. الإطار المفاهيمي للدراسة:

يعد الحكم العسكري في أغلب الدول العربية هو الشكل العام لطبيعة أنظمة الحكم السائدة، بحيث نجد هذه الدول واجهت معوقات هيكلية وتنظيمية، أين انهارت المؤسسات السياسية التي أوجدها

المستعمر لضعفها وتحطمت الواحدة تلو الأخرى إزاء المشاكل التي تعاني منها. (عدنان كاظم، ص43). إن تدخل الجيش في الحياة السياسية مسألة لصيقة بمختلف أنظمة دول العالم الثالث (الإفريقية والعربية منها) حيث تتورط المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل حيزا معتبرا في الحياة السياسية وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين "زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية. (قاسي، عربي، ص.01).

يعتبر الوضع العام في الوطن العربي اليوم يتطلب منا النفاذ إلى معرفة الدوافع والآليات المشتركة التي تنتج الظاهرة السلطوية، سواء كان ظاهرها عسكريا أو مدنيا ويكشف زيف المظاهر الديمقراطية التي تزين كثيرا أنظمة الحكم في الدول العربية (ولد داداه، وآخرون 2002 ص.57) حيث تطرق العديد من الباحثين لدراسة موضوع الظاهرة العسكرية، أمثال صامويل هنتجتون * S.Hington، غاموس بيتر لموتر، جانويتز Jan witz، وجون جونسون J.Jonhson، وغايتوموسكا G.Moska وأندر تسكي Anderski، الذي تناول الحالة العسكرية للمجتمع في معجم العلوم الاجتماعية الذي صدر في عام 1964، وكتب كوانسى K.Right عن ظاهرة الحرب في نفس المعجم أيضا (خضر 1991 ص.33)، أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية التي صدرت في عام 1928 فقد خصص جزء كاملا للحديث عن القوات المسلحة كتبه "كيرت لانج" "K.Lang" وتعرض فيه للهيمنة العسكرية وتجنيد الضباط والقيادة والمعركة، إضافة إلى بعض الموضوعات الأخرى مثل القوانين والقوة العسكرية، و تحليل حول ظاهرة الحرب وضبطها وأبعادها وأهميتها وأنواعها مع ضرورة التفريق بين الطريقة العسكرية "Military Way" والحالة العسكرية "Militarism" أمثال ألفريد فاجتر "Alfred Vagter".

ومن خلال جل الباحثين نجد أن معظم التحليلات النظرية لعلماء الاجتماع اتخذوا موقفا سلبيا من العامل العسكري، فسان سيمون "Saint Simoun" يرى أن التنظيم العسكري هو العائق الأساسي للتقدم، وفي هذا السياق أو المجال يقف العالم الأمريكي صامويل هنتجتون موقفا على احترافية المؤسسة العسكرية "Military Professionnalisme" التي تفيد أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون خاضعة للسيطرة المدنية Civil "Control" وهذا ما أكده في كتابة الجندي والدولة (سليمان 2012 ص .20)، كذلك لابد من التأكيد على الدور الذي لعبه الباحثين في منتصف الثلاثينيات وتركيزهم على الظاهرة العسكرية والحرب وسياسة القوة، بهذا ظلت أغلب الكتابات في هذه الموضوعات خلال هذه السنوات حكرا على العسكريين الذين لم يستطيعوا مقاومة الحياد المهني والطبقي وقاموا بتحليل العلاقة بين العوامل المادية والمعنوية للحرب، وعرجوا على دراسة طبيعة القيادة العسكرية والكفاءة القتالية وهي موضوعات من صميم اهتمامات السوسيولوجيين (حمدي 2010 ص.23) أي أن الظاهرة العسكرية أو حالة العسكرة تعد الحالة التي تهيمن فيها القيم العسكرية في المجتمع وتستأثر فيها المؤسسة العسكرية بحصة غير متناسبة من موارد المجتمع وهي تمثل أقصى حالات تأثير الجيش على المجتمع (الأغا 2008 ص.11). ويعود بروز الظاهرة العسكرية في الدول العربية إلى ضعف وتخلف المؤسسات المدنية السياسية مما يفسح المجال أمام هيمنة وسيطرة المؤسسات العسكرية للتدخل، وهذه الظاهرة قد تبرز حتى في المجتمعات الحديثة نتيجة الدور الذي تلعبه الجيوش كعامل أساسي في التنافس السياسي.

إن ما يسمى بالظاهرة العسكرية يغطي في الواقع حالات عديدة تختلف من حيث الطبيعة والعمق، نتيجة التناقضات والصراعات التي تنشأ بين الجيش ومكوناته، والسلطة والساحة السياسية بصفة عامة، حيث يتحرك الجيش في الغالب لتولي الحكم أو تصحيحه بسبب عجز السلطة السياسية عن حل مشاكل المجتمع في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون إغفال فكرة القابلية للوجود

العسكري والارتياح لمظهر القوة (مفتي 2014 ص.07)، وفي الحقيقة من الناحية السوسيولوجية، إن الظاهرة العسكرية غير منفصلة عن التاريخ القومي العربي وعن مواريث الحضارة الإسلامية فهي تدور بين قطبين من العلاقات بين رجال الدولة والجيش، إذ عادة ما يتم التدخل العسكري في الشؤون السياسية كون أن التاريخ يتأثر أحيانا بالمسائل المادية والمعنوية (عميرة2009 ص.ص. 73-74)

ومن خلال ما تطرقنا إليه في تقديم مفهوم الظاهرة العسكرية باختلاف آراء الباحثين والمفكرين الذين اهتموا بدراسة الموضوع خاصة تلك التي تتعلق بدول العالم الثالث على الوجه العام ودول العالم العربي بصفة خاصة، ولحصر هذا المفهوم يتطلب منا استنتاج بعض سماته ومكوناته:

- ✓ الظاهرة العسكرية ذات حيز جغرافي تنتشر في الدول غير الديمقراطية (أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا).
- ✓ أن مجتمعات دول العالم الثالث يتميز ببعض الصفات الاجتماعية وتعد هذه المميزات جزء هاما للتدخل العسكري في الشؤون السياسية 'القابلية للقوة لدى الشعوب العربية".
- ✓ تعد قوة المؤسسات العسكرية بامتلاكها مختلف الأدوات، فهم معادلة أساسية في توجيه السياسة العامة على المستويين الداخلي والخارجي.
- ✓ إن دراسة موضوع الظاهرة العسكرية لا يكفي دراسته من خلال عامل واحد فقط بل يتطلب مجموعة من الأدوات والعوامل نظرا لتعقيدها وتداخلها مع متطلبات أخرى.

2. الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي:

تعرف دول العالم بمجموعة من الخصائص التي تميز مؤسساتها العسكرية التي تعد مؤسسة من مؤسسات الدولة، لها أدوار تقوم بها وفق ما يحدده الدستور بعيدة عن مختلف الصراعات السياسية، وهذا ما يميز بلدان الدول المحترمة لمختلف قواعدها الدستورية، أما في البلدان العربية نجد أن موقع الجيش ومكانته يختلف من دولة لأخرى ويكون هو الأساس والموجه للقرار السياسي والعنصر المتحكم في مختلف مقاليد السلطة نظرا لمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي المؤسسات السياسية الأخرى، فدور الجيوش في العالم العربي مركزي بحيث من غير المعقول تصور المشهد السياسي بغياب النخب العسكرية، عكس الدول الديمقراطية أين نجد أن القرار السياسي في يد السلطة المدنية لا دخل للجيش فيها كونه ملتزم بأدواره الدستورية المنوط بها، ويبقى بعيدا عن العمل السياسي، لا يهدف إلى السيطرة أو الاستحواذ على السلطة سواء من الناحية (الظاهرة) أي الواجهة، أو التدخل الخفي (خلف الستار) وذلك راجع لقوة أو درجة المأسسة في البلدان الغربية مقارنة بالوطن العربي أين تغيب هذه العوامل التي تؤدي إلى تعاظم دور النخب العسكرية، وهي ميزة الجيوش العربية التي بقيت لصيقة بها منذ نشأتها.

أ- خصائص الجيوش العربية:

إن ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها، يعد موضوع متشعب بحيث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول خصائص الظاهرة أو العوامل الدافعة إلى حدوثها ما أرجعها البعض إلى مميزات تخص العسكريين أنفسهم ونذكر منها: تشبعهم بالروح العسكرية وحسهم الكبير لروح الخدمة وكفاءتهم التي تجمع بين القوى القتالية والمهارة الإدارية، إضافة إلى مواقفهم البطولية ووحدتهم الداخلية والتنظيم الرأسي والأفقي وتمسكهم بالأوامر

العسكرية التي تتميز بها مؤسسة الجيش دون إهمال نزوعهم نحو التطلع للسلطة السياسية كميزة لصيقة بالجيوش العربية (حسن، ص.43)

إن المؤسسة العسكرية تعد من أكثر المؤسسات عصرنة وحداثة بحكم ثقافتها من خلال امتلاكها الأساليب العصرية في التدريب على السلاح والدقة والتنظيم العالي و الانضباط والتماسك بين مختلف عناصرها (كاظم، ص.ص. 24-33)

وعموما المؤسسة العسكرية نجدها تتميز بعدة مزايا مقارنة بالمؤسسات الحكومية الأخرى، وهذه الخصائص يمكن حصرها في أربع نقاط:

- ✓ _ تتمثل في احتكار المؤسسة العسكرية العربية مثلها مثل مختلف الجيوش في الدول الأخرى لعنصر القوة.
- ✓ _المؤسسة العسكرية أكثر المؤسسات تطورا من ناحية التكامل القومي (ولد داداه، ص .75)
- ✓ _التقدم التقني والعنصر التنظيمي حيث تعد أكثر المؤسسات عصرنة وتحكم على الاستخدام المرن والمجدي للآلة العسكرية في حالة الضرورة.
- ✓ _لا تضم الجيوش العربية طبقة اجتماعية واحدة، فالجيش من قمة رتبه العليا إلى قاعدة جنوده ومجنديه يمثل انعكاسا صادقا لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وطوائف وشرائح ومختلف التناقضات، فهي تشكل نسقا متكاملا وظيفيا مع المجتمع الأكبر (الأغا، ص.17)

ومن خلال طرح أهم خصائص المؤسسات العسكرية العربية، تعد معطى محفز وسبب مقنع يدفع الجيوش للتدخل في مجال العملية السياسية في الوطن العربي (علامة مسجلة باسم الجيوش العربية) من ناحية التأثير المباشر وغير المباشر في وضع مختلف الخطط والأسس الإستراتيجية التي تتبعها الدولة في إطار برنامجها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (إبراهيم 2006، ص. 109)

3- عوامل وأشكال تدخل المؤسسات العسكرية العربية في العمل السياسي:

تعد المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية مؤسسة دستورية مثلها مثل باقي المؤسسات التي تزخر بها الدولة، حيث نجد أن الجيش لا يتدخل في العملية السياسية تاركا المجال للنخب المدنية في مقدمتها الأحزاب وهيئات المجتمع المدني في الحياة السياسية، و هذا الوضع على وجه الخصوص محل الدراسة.

فالمتتبع لتعاظم دور الجيوش العربية زيادة إلى القدرة التي تتميز بها كالتنظيم والانضباط وتمتعها بمختلف المجالات، نجد أن العامل التاريخي ساعد أو شجع المؤسسات العسكرية على اقتحام جل المستويات نظرا لضعف النخب السياسية (فرحاتي 2014، ص.14) ما أعطى دفعا قويا للتواجد والمشاركة في ميادين أخرى غير ميدان الدفاع عن حدود الدولة والحفاظ على الإقليم، ومع بروز التحولات العالمية، كان من الضروري البحث عن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بمختلف أبعاده وأشكاله مقارنة بما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة، وعليه يمكن حصر الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العسكرية العربية فيما يلي:

أ- تحقيق التنمية:

لا يختلف اثنان في المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث من مشاكل (التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي...)، أوضاع موروثة عن الحقبة الاستعمارية التي عملت على نهب ثروات مستعمراتها، لذا فإن أول دور أو تحدي لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية هو تحقيق التنمية التي تعد من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العالم السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي وخاصة مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية (البياتي 2008، ص. 44) فمن أجل تحقيق التنمية لا بد من وجود مؤسسة قوية لديها القدرة على الإشراف على هذه العملية وهي المؤهلة للقيام بهذا الدور نتيجة لمجموعة الخصائص التي تمتازها ومكانتها وعلاقتها داخل المجتمع.

في الدول العربية نجد أن المؤسسات العسكرية نهضت بعملية بناء الدولة والتنمية الاقتصادية والتحديث المادي...الخ، ومع ذلك لا يختلف اثنان في أهمية ذلك الدور الذي تلعبه في مجتمعات مستقلة حديثا كالمجتمعات العربية ولا في الانجازات والمكاسب المحققة في ظل حكم بعض النخب العسكرية، خاصة من ناحية البناء الاقتصادي، إلا أن الآثار الجانبية لذلك الدور كانت أضخم من أن تشفع لها تلك المكاسب أو تخفي عيوبها على الرغم من أن وظيفة المؤسسة العسكرية ليست إنمائية بالدرجة الأولى (ولد داداه، ص.33) بل الظروف والأوضاع الموروثة عن الاستعمار خلق جو مساعد لتدخل المؤسسة العسكرية في مختلف المجالات التنموية إلى أن أصبحت الجيوش هي الوصية القادرة على القيام بدور تنموي بغية التخلص من تبعية النظام الرأسمالي (عارف، ص.ص. 47-48)

ب- الانقلابات العسكرية:

يعد موضوع الانقلابات العسكرية من المشاهد المتكررة في بلدان العالم الثالث مصحوبة بكل صور العنف في غالب الأحيان، فالانقلابات العسكرية من بين الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العسكرية نتيجة تخلف المجتمع وغياب النخب السياسية، والتجارب العربية أثبتت أن الجيش له أدوار عدة تنسجم مع مختلف المراحل والظروف التي تمر بها الأنظمة السياسية، وبمعنى آخر القوات المسلحة تعد عاملا حاسما في مختلف القضايا ودوما مجهزة ومدربة ومعبأة للتدخل في الحياة السياسية (وويدز 1983 ص.133.) وتحول الآن الدور من الدور الثانوي إلى الدور الرئيسي الحاسم في صنع مخططات الدول (Droz –Vincent 2012 p.150) كاعتراف ضمني بالتنظيم المحكم للمؤسسات العسكرية العربية وتحكمها في المجتمع (غليون 1993.ص.129)

ج- العامل السياسي والاقتصادي:

1) العامل السياسي:

إن العلاقة بين الجيش والسياسة ليست وليدة اليوم، بل نتاجا لمراحل تاريخية ولطبيعة الدولة العربية ومراحل نشأتها وعملية التحديث فيها، وتركز الدراسة على فكرة رئيسية مفادها انه لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه، وأن دور الجيوش في الدول المستقلة حديثا يتمثل في عملية بناء الدولة و تسريع الانتقال من مرحلة إلى أخرى، دون إخفاء طموح المؤسسة العسكرية في ممارسة الحكم والاستيلاء عليه من خلال الاستشهاد بأدلة واقعية تاريخية مختلفة قام فيها العسكر بدور مهم في عملية التغيير السياسي والاجتماعي (بشارة 2016، ص. 01)، فكل هذه المعطيات متوفرة في البلدان العربية كمساحة خصبة لتحرك المؤسسات العسكرية للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية

الأخرى، فالعسكر كيفما كانت النتيجة وتنظيمه فهو في الأساس مؤسسة سياسية وقوة الأمن الشرعية في البلاد العربية وأداة السلطة في الدولة (خوري 1990 ص63)، وتعود هذه الصلاحية إلى ضعف مختلف الجماعات وعدم تماسكها داخل حدود الدولة والتي تتمثل أساسا في القوى السياسية والقانونية (Haddad 2016 p.11)، فالجيوش في الدول العربية مثلها مثل كل الدول في الأول يلقون كل اهتماماتهم بالسيطرة على السياسة الداخلية(François Daguzan 2013 p.07) ، ورغم أن الجيش يعد مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهاز في يد السلطة يعمل لصالح النخب الحاكمة شأنها في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء والرئاسة، أي بمعنى آخر أن المؤسسة العسكرية لها نصاب من الكيان السياسي ومحايد للعلاقات السياسية، فحياد الجيش من حياد الدولة، لذلك من المفترض عدم تدخله في مختلف الصراعات السياسية ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة الصراع إلا بما يتعلق بمفهوم الأمن القومي وفق الدستور وهي حفظ أمن الدولة والأمة من الخطر الخارجي (أحمد، ص .44) وهذا الدور ليس بالجديد وإنما بدأت جذوره في حقبة قيام الدولة الوطنية والتحرر من الاستعمار (سليمان، ص.08)، غير أن تغير الأدوار بالنسبة للمؤسسة العسكرية نجد من ركز على أسباب وعوامل خارجية مثل أثر التهديدات التي تأتي من خارج حدود الدولة أو الأسباب الداخلية العسكرية نفسها.

2) العامل الاقتصادي:

في هذه الفقرة سنحاول التركيز على المؤسسة العسكرية واستغلالها للعامل الاقتصادي كذريعة للتدخل في سجال العملية السياسية، أين نجد أن كل دول الوطن العربي قد وضعت سياسات اقتصادية لعقود من الزمن أو أكثر، ونجد أن المؤسسات العسكرية رافقت جل التطورات الاقتصادية للوطن العربي ونجدها أنها تمسكت تمسكا جوهريا بالحالة الاقتصادية مما أهلها لاستغلال الورقة الاقتصادية من أجل التمرد والتغلغل في مختلف أروقة الأنظمة العربية من خلال عسكرة طويلة الأمد للحياة السياسية والاقتصادية (عبد الله 1997، ص. ص. 107-109) أين يكون دور مؤسسات الدولة المختلفة وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية على صعيد التشريع الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي تأمين الخدمات العامة الأساسية، بحيث أن هذا الدور متأثرا بمفهوم الدولة الراعية (L'état providence) والحال أنه لا الاقتصاد ولا الدولة تشكل مجالا يحتوي نفسه بنفسه (ميتشال 2005. ص.113) إلا أن في الأنظمة العربية نجد أن لا حدود ولا ضوابط تحد من مساهمة الجيوش في الاقتصاد القومي (المعونات الخاصة للعسكرية الاقتصادية، التصنيع العسكري) (قشقوش 2014 ص.07)

وأبرز مثال على ذلك الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الجزائر بعد الاستقلال من خلال قيادتها لمشاريع اقتصادية تنموية في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين، كالثورة الزراعية والثورة الصناعية (بوشلاكة 2005، ص. 100) ومن جهة أخرى نجد أن الدولة العربية لا ترى نفسها مجرد وكيل معنوي لإدارة الشأن العام بقدر ما ترى نفسها وصية على المجتمع في كل مجالاته ومنها الاقتصادية باعتبارها مؤسسة صانعة ومجسدة للإدارة العامة، إضافة إلى اعتبار أن المشكلة الاقتصادية وسوء الإدارة يفسح المجال أكثر أمام المؤسسة العسكرية للتطاول على الشرعية المنتخبة بحكم شعورها بامتلاك القدرة في إدارة شؤون الدولة والتغلب على الأزمات التي تعاني منها (كاظم، ص 117) في غياب الإرادة السياسية الجادة في بناء مؤسسات منتخبة، تحولت الجيوش إلى أهم قطاعات الدولة وأوسعها حجما والمتلقي للقسط الرئيسي من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي بحجة مواجهة عدو خارجي (منذر 2002، ص. 84) وهذا ما ترسخ في ظل الممارسة السياسية من خلال خلق عدو افتراضي، إضافة ظروف الدول العربية وأوضاعها الاقتصادية منذ بداية

الثمانينات (الجزائر أبرز مثال) حفز وشجع المؤسسات العسكرية لتكون شريك اقتصادي بامتياز (عبد الله 2001، ص .26)

خاتمة:

من خلال ما تم تقديمه في هذه الورقة البحثية حول الأدوار المتغيرة للمؤسسات العسكرية العربية، نجد أن العوامل التاريخية شجعتها وأهلتها لتكون رائدة في الوطن العربي نظرا لتنظيمها وقوتها، وأثرت على العمل السياسي، كما تولت مناصب سيادية في النظام السياسي العربي وتعاظم دورها إلى مهام غير المهام الدستورية، وبالتالي احتلت مكانة خاصة في ظل ضعف المؤسسات السياسية الأخرى وغياب المجتمع المدني، كما انفردت الجيوش العربية بصنع القرار السياسي التي يسير عليها الوطن العربي ومختلف تفاعلاته الداخلية والخارجية.

وعليه تبقى المؤسسة العسكرية عصب الأنظمة السياسية العربية والعنصر الفاصل للأركان والدعائم التي تقوم عليها الدولة في الوطن العربي، وهذا ما فتح باب النقاشات حول جدوى وأهمية وجود النخب العسكرية في الحكم مقارنة بالنخب المدنية، بمعنى الظاهرة العسكرية ملازمة للأنظمة السياسية العربية، ولا يمكن حجب الدور العسكري مع مختلف التطورات السياسية، فالجيش معادلة رئيسية وصعبة لما يؤول إليه حال الدولة في الوطن العربي والتجارب التاريخية أكدت والواقع الحالي مازال يبرز لنا المساهمات الفعالة للقوات المسلحة العربية ومصر والجزائر في الوضع الحالي أبرز مثال لذلك. انطلاقا من العامل التاريخي لمهام الجيش الجزائري سنة 1991 وتوفيق المسار الانتخابي وصولا إلى الانقلاب على شرعية الرئيس المنتخب محمد مرسي 2012، تؤكد مرة أخرى العقيدة العسكرية الرافضة لكل صور التحولات الديمقراطية التي قد تمس سلطة الجيوش في الأنظمة العربية، أين لا يمكن تصور المؤسسات العسكرية بعيدة عن مجال العمل السياسي وهو ما ترجمته المؤسسة العسكرية الجزائرية في 2019 مع الحراك الشعبي أين رافقت ورعت مخرجاته وهو ما فتح النقاش حول الدور المستقبلي بين زيادة أو انحصار دورها، وهل الجيوش مستعدة للتراجع أو التخلي عن السلطة السياسية في ظل التطورات السياسية الراهنة في الوطن العربي؟.

قائمة المراجع:

1) أحمد محمد هيفاء. "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني"، بغداد: مجلة الدراسات الدولية.
2) أغا فؤاد .(2008)، علم الاجتماع العسكري، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
3) الأغا فؤاد. (2008)، علم الاجتماع العسكري، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
4) بشارة عزمي. (2016)." الجيش والحكم عربيا"، إشكاليات نظرية، سياسات عربية.
5) بوشلاكة رفيق عبد السلام. (2005)، الاستبداد في نظم الحكم العربية: الاستبداد الحداثي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6) البياتي فارس رشيد. (2008)، التنمية الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، عمان.
7) حمدي عبد الرحمان .(2010)، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية.
8) خضر أحمد إبراهيم. (1991)، علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق النظم العسكرية، مصر: دار المعارف للكتاب.

9) خوري فؤاد إسحاق. (1990)، العسكر والحكم في البلدان العربية، لندن: دار الساقي.
10) رشيد حسن هيفاء، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية"، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، العراق: جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية.
11) سليمان هاني (2012)، العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
12) عارف محمد نصر ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي.
13) عميرة إسماعيل .(2009)، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ، جامعة الجزائر : كلية العلوم الإنسانية.
14) غليون برهان. (1993)،المحنة العربية - الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
15) فتحي إبراهيم شادية. (2006)، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية، القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
16) فرحاتي عمر. (2014)، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر، الجزائر: جامعة خيضر محمد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة.
17) فؤاد عبد الله ثناء. (1997)، آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
18) فؤاد عبد الله ثناء. (2001)، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقة التفاعل والصراحة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
19) قاسي فوزية و بومدين عربي.(2016). "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري": سياسات عربية.
20) قشقوش عبد الخالق. (2014). قضايا ديمقراطية، الدور الاقتصادي للجيوش، مجلة الديمقراطية.
21) كاظم أحمد عدنان. (2006)، أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، القاهرة: دار الكتب المصرية.
22) مفتي محمد أحمد علي. (2014). "مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية"، الرياض: مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات.
23) ميتشال يتموني. (2005)، تر، بشير السباعي، الديمقراطية والدولة في العالم العربي ، مصر: سلسلة الفكر العربي، مكتبة الأسرة.
24) ولد داداه أحمد وآخرون. (2002)، لجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
25) ويدز جاك. (1983)، الجيوش والسياسة، تر: عبد الحميد عبد الله، بيروت: مركز الأبحاث العربية للتأليف والنشر.
26- Daguzan, Jean François. (2013) .Armées et société dans le monde arabe entre révolte et conservatisme, la recherche stratégique.
27- Droz –Vincent, Philip -.(2012) .le rôle militaires dans les transitions Arabes, gouvernance et nouveaux acteurs politiques.
28- Haddad, Said. (2016) .Les armées arabes et le moment révolutionnaires: position et rôle press universitaires de remes.